CCPR

الأمم المتحدة

العهد الدولي الخاص
بالحقوق
المدنية والسياسية

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1506
25 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٥٠٦

**المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الأربعاء ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠**

الرئيس: السيد أغيلار أوربينا

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الأولي للبرازيل

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما يرجى عرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستدمج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٤ من جدول الأعمال) (تابع)

التقرير الأولي للبرازيل (CCPR/C/81/Add.6; HRI/CORE.1/Add.53)

١- بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد فيرغني سابويا، والسيد غريغوري والسيد إسبينولا سالغادو والسيدة بينهييرو بيننا والسيد لافر والسيد سا ريكارتي إلى طاولة اللجنة.

٢- السيد فيرغني سابويا قال إن انضمام البرازيل إلى العهد في ١٩٩٢ ينبغي النظر اليه في سياق ما حدث من استعادة الديمقراطية في عام ١٩٨٥. إن السلطات البرازيلية، وخاصة على المستوى الفيدرالي، تشعر بحساسية متزايدة إزاء المطالبات باحترام حقوق الإنسان بصورة أكثر فعالية وتسعى إلى تحسين حالة حقوق الإنسان بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني. إن التقرير قيد النظر (CCPR/C/81/Add.6) هو مثال على ذلك التعاون؛ وقد أعدته وزارة العلاقات الخارجية على أساس عمل مركز الدراسات المعني بالعنف، وهو مؤسسة بحثية مستقلة بجامعة ساو باولو.

٣- إن إلتزام البرازيل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان يستند في أساسه إلى دستور عام ١٩٨٨ ويدعمه سيادة حكم القانون، على نحو ما يكفله قيام قضاء مستقل وممارسة حرية الرأي والتعبير. إن أحكام حقوق الإنسان في الدستور، والتي تشمل المعايير الدولية الأساسية، هي من بين الأحكام التي لا يمكن اخضاعها لتعديلات بهدف إلغائها، وتتاح سبل الانتصاف الدستوري والسبل القانونية الأخرى لحماية تلك الحقوق. إن الرئيس كاردوسو الذي اضطُر إلى الحياة في الخارج، كخصم للنظام العسكري، يفهم قيمة حقوق الإنسان لأي مجتمع. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أعلن عن إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان وألزم ادارته كلها بقضية حقوق الإنسان. وبروح الشفافية والتعاون، رحبت البرازيل بزيارات السيد غليلي - أهانهانزو المقرر الخاص المعني بأشكال العنصرية المعاصرة، والسيدة كوماراسوامي المقررة الخاصة المعنية بممارسة العنف ضد المرأة، والسيد ساني الأمين العام لمنظمة العفو الدولية وببعثة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ كما شاركت في التعاون مع حكومات أخرى ومع وكالات متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية.

٤- ومع ذلك، ما زالت هناك مشاكل هامة تمس حالة حقوق الإنسان ويصعب استئصالها لأنها ترتبط بهياكل اجتماعية - اقتصادية غير عادلة، وبالبؤس والجهل وبمواقف تاريخية وثقافية يصعب تغييرها. ومنذ استكمال التقرير، حدث عدد من التطورات السلبية والايجابية معا؛ فشملت التطورات السلبية حوادث عنف وقتل وصعوبات ووجهت في ضمان معاقبة المجرمين وفقا للقانون، في حين شملت التطورات الايجابية اصدار مرسوم جديد بشأن تعيين تخوم أراضي السكان الأصليين، وشن حملات تعبئة وإنشاء أو إعادة تنظيم عدد من البرامج والهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

٥- وفيما يتعلق بالمادة ٢ من العهد، يجري تنفيذ عدد من المبادرات لمكافحة الافلات من العقاب، بما في ذلك مشروع تعديل دستوري بنقل الاختصاص في قضايا إنتهاكات حقوق الإنسان من مستوى الولاية

إلى المستوى الاتحادي، ومشروع قانون بنقل الإختصاص من القضاء العسكري إلى القضاء المدني في قضايا أفراد الشرطة العسكرية المتهمين بإنتهاكات حقوق الإنسان، وإنشاء مكتب للدفاع العام واتخاذ عدد من التدابير التي خطط لها البرنامج الوطني لحقوق الإنسان بغية تحسين وظائف القضاء. كما أُحرز تقدم ملموس في تقديم المجرمين للمحاكمة وفي إتباع الإجراءات القانونية السليمة للتحقيق مع الجناة وملاحقتهم.

٦- وفيما يتعلق بالمادة ٣، أعلنت الحكومة عزمها على أن تقدم إلى الكونغرس مشروع قانون يتصدى لمشكلة العنف ضد المرأة، بما في ذلك إعادة تصنيف الإغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسان ويخضع بهذه الصفة لعقوبات أشد صرامة عن ذي قبل. كما تخطط الحكومة لكي تنفذ كاملا برنامج تقديم المساعدة المتكاملة لصحة المرأة يؤكد على حقوق الانجاب. ووفقا لتوصيات مؤتمري القاهرة وبيجين، تقدمت الحكومة أيضا بمشروع قانون يكفل إدراج الصحة التناسلية في كل الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة. ووافق الكونغرس الوطني على قانون ينص على ضرورة أن يكون ٢٠ في المائة على الأقل من المرشحين لكل حزب في الانتخابات من النساء. واعتُمد قانون لحظر الشرط المتعلق بشهادات الحمل والتعقيم والممارسات الأخرى التمييزية لأغراض العمل. وأُنشئ فريق عامل للقضاء على التمييز في العمل والمهنة لوضع برامج عمل من أجل القضاء على التمييز في سوق العمل، ووضع جدول زمني لتنفيذها وتقديم الاقتراحات إلى الهيئات لتنفيذها واقتراح التشريعات اللازمة. ويجري في الكونغرس حاليا النظر في مشروع قانون لمنح مزايا ضريبية للشركات التي تشجع على توظيف المرأة. وتشمل التدابير التي تفيد المرأة والواردة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان النهوض بدور المجلس الوطني لحقوق المرأة في السياسة العامة تعزيزا لحقوق المرأة، وتنفيذ برنامج وطني لمكافحة العنف ضد المرأة وبرنامج لايواء ضحايا العنف، وآليات لجمع ونشر المعلومات عن المرأة والعنف، وإدراج منظور يُعنى بنوع الجنس في التعليم. وعلى الصعيد الدولي، وافق الكونغرس على اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله، كما وافق على رسالة موجهة من رئيس الجمهورية برفع التحفظات على مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧- وفيما يتعلق بالمادة ٦، اتخذت الحكومة خطوات لتحسين حماية الحق في الحياة وتعويض أسر الضحايا. ويعترف قانون جديد بوفاة أولئك الذين اختفوا بصدد ممارسة أنشطة سياسة بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٩ ويقدم تعويضا على أساس العمر المتوقع للضحية. ولمكافحة العنف في المناطق الريفية، عجّلت الحكومة بالاصلاح الزراعي، وهو خطوة أساسية لإنهاء المنازعات على الأراضي.

٨- وفيما يتعلق بالمادة ٧، ينظر الكونغرس حاليا في مشروع قانون بتجريم التعذيب، كما قُدم مشروع لمنح تعويض لأسرة خوسيه ايفانيلدو دي سوزا الذي مات ضحية التعذيب؛ وتم طرد رجال الشرطة الذين شاركوا في ذلك التعذيب.

٩- وفيما يتعلق بالمادة ٨، تعترف الحكومة بوجود عمل السخرة وعمل الأطفال في البرازيل رغم أن هذه الممارسات محظورة قانونا. وترتبط المشكلة بالركود الإقتصادي والفقر في بعض المناطق التي يقع سكانها فريسة سهلة لعروض العمل في مناطق أخرى كثيرا ما تكون نائية حيث يتم التغاضي عن لوائح العمل ويقل التفتيش على ظروف العمل. ولمواجهة تلك المشاكل، وهي مهمة صعبة بالنظر إلى قيود الميزانية واتساع حجم الأرض، وضعت الحكومة استراتيجية لزيادة رصد التقيد بمعايير العمل ومعاقبة المذنبين، فضلا عن توفير عمل بديل للضحايا بمشاركة المجتمع المدني. ويتخذ البرنامج الوطني لحقوق الإنسان تدابير

لمكافحة عمل السخرة وعمل الطفل ويُتوخى تصديق البرازيل على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل.

١٠- ويتم تنسيق العمل الحكومي في هذا المجال عن طريق برنامج استئصال عمل السخرة والفريق التنفيذي لقمع عمل السخرة. وهذا الفريق الأخير مسؤول عن برنامج شامل لمكافحة عمل السخرة وعن التعاون مع منظمة العمل الدولية والمدعين العامين للولايات والاتحاد الفيدرالي إعمالا للتشريعات ذات الصلة. وتشمل التدابير ذات الصلة تجهيز هيئات التفتيش بتسهيلات الحواسيب والنقل، وإنشاء الفريق الخاص للتفتيش المتنقل، وزيادة مشاركة المؤسسات الأخرى والمجتمع المدني في المعركة ضد هذه الممارسات. وتشارك أمانة التفتيش على العمل بوزارة العمل بنشاط في المحفل الوطني لمنع واستئصال عمل الطفل الذي يضم أيضا منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي عام ١٩٩٥ اختار المحفل على سبيل الأولوية مواقع مناجم الفحم النباتي في ماتو غروسو دوسول، حيث يعمل ٥٠٠ ٢ طفل في ظروف عمل خطرة وغير صحية.

١١- وكررت السلطات البرازيلية مرارا أن جذور مشكلة عمل الطفل ترجع إلى الفقر الذي يضطر كل أفراد الأسرة، بما فيها الأطفال إلى العمل من أجل البقاء. وشنت الحكومة مشاريع مثل "المواطن البرازيلي الطفل" و"الزمالة المدرسية" كوسيلة استئصال حاسم لعمل الطفل في البرازيل. ويساعد المشروع الأخير حاليا أكثر من ٠٠٠ ٢٨ طفل بتقديم مبلغ ١٠٠ دولار أمريكي شهريا للأسر المحتاجة التي تعول أطفالا بين سن السابعة والرابعة عشرة تشجيعا للآباء على ابقاء أطفالهم في المدارس. وهذا المشروع الذي تم تنفيذه في المقاطعة الفيدرالية، على وشك التنفيذ من جانب حكومات الولايات والحكومات المحلية الأخرى.

١٢- وشاركت البرازيل في برنامج منظمة العمل الدولية لاستئصال عمل الطفل منذ عام ١٩٩٢. كما وضعت النقابات مشاريع لزيادة وعي العمال، وخاصة القصَّر، ووعي الجمهور بوجه عام بتشريعات العمل. وتعمل الحكومة بالتعاون مع دوائر الأعمال لإعداد قائمة سوداء بالشركات التي تستغل عمل الطفل في صناعة المواد الكحولية، ويجري تنفيذ تدابير في ساو باولو للقضاء على عمل الطفل في إنتاج المواد الكحولية وزراعة فاكهة الموالح. واتخذت شركة فولكس فاجن تدابير مماثلة. وتخطط الحكومة في المستقبل القريب لاعلان حظر على منح ائتمانات عامة للشركات التي تستغل عمل الطفل.

١٣- وفيما يتعلق بالمواد ٩ و١٠ و١١، أنشأت لجنة التحقيق البرلمانية التي أُقيمت للتحقيق في نظام السجون صندوقا وطنيا للسجون وأعادت تعريف السياسة العامة في هذا المجال. ويدرس البرنامج الوطني لحقوق الإنسان حاليا عدة أنشطة منها إعادة تنشيط استخدام نظم الحواسيب في مجال العقوبات بغية التعجيل بالمحاكمات، ودعم برامج الطوارئ لتصحيح المخالفات في نظام السجون وتحسين ظروف الاحتجاز، وتطبيق أحكام قانون تنفيذ العقوبات على نظم السجون المفتوحة وشبه المفتوحة، وإنشاء سجون جديدة.

١٤- وفيما يتعلق بالمادة ١٩ ، أكد أن البلد يتمتع بقدر استثنائي من حرية التعبير. وفي الحالات القليلة التي تعرَّض فيها الصحفيون لتهديدات تتصل بأنشطتهم، كانت الشرطة تجري تحقيقات في هذا الصدد.

١٥- وفيما يتعلق بالمادة ٢٤، قال إن نشاط حكومة البرازيل يزداد في مجال مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. وشن رئيس الجمهورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ حملة وطنية تستهدف زيادة

الوعي العام بالمشكلة. وتشجع وزارة العدل الفيدرالية المشاريع في الولايات من أجل القضاء على بغاء الأطفال ومنح معونة مالية لحكومات تلك الولايات التي تضع مثل هذه المشاريع. وفي عام ١٩٩٣، قُدر عدد الأطفال والمراهقين المشاركين في أعمال البغاء بنحو ٠٠٠ ٥٠٠ طفل. وتشمل التدابير الهامة المتعلقة بالأطفال والتي يتوخاها البرنامج الوطني لحقوق الإنسان دعم أنشطة المجلس الوطني لحقوق الطفل والمراهق، وتشجيع برامج تدريب الأسر لمساعدة الأسر على حل منازعاتها بوسائل غير العنف وأداء مسؤولياتها من أجل رعاية وحماية الأطفال، وإجراء تغييرات في تشريعات العقوبات لمنع العنف المنزلي ضد الأطفال والمراهقين، وإجراء تغييرات تهدف القضاء على عمل الطفل والمعاقبة على استغلاله، ومواصلة الدعم للحملة الوطنية من أجل مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، واجراء تغييرات في التشريعات من أجل تجريم هذا الاستغلال بفعالية أكبر بغية معاقبة كل من المستغل والزبون، وإنشاء مجالس في الولايات والبلديات تعنى بحقوق الأطفال والمراهقين، فضلا عن مجالس وصاية وصناديق لحقوق الأطفال والمراهقين، ودعم تنفيذ المرسوم التشريعي بتنفيذ اتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ بشأن تنفيذ التعاون والحماية الدوليين للأطفال والمراهقين فيما يتعلق بالتبني الدولي عن طريق تعيين سلطة مركزية في البرازيل لعمليات التبني الدولي. وتشمل التدابير الأخرى تعزيز الحملات التثقيفية، بالمشاركة مع حكومات الولايات والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بشأن المخاطر التي تواجه الأطفال والمراهقين مثل العنف المنزلي والجنسي، والبغاء وعمل السخرة وإساءة استعمال العقاقير، بغية خلق وحفظ بيئة ثقافية مواتية لحقوق الأطفال والمراهقين، وإنشاء نظم للمعلومات والرصد على الصعيد الوطني وصعيد الولايات بشأن الأطفال والمراهقين، والتركيز على إنشاء وتشغيل شتى المجالس المعنية بتحديد أماكن وهوية الأطفال والمراهقين المفقودين، وبشأن تفاصيل حالات إنتهاك حقوق الأطفال والمراهقين، وبغاء الطفل ووفيات الأطفال والمراهقين بسبب العنف. وعلى المدى الأطول يتوخى البرنامج إصلاح مؤسسات المخالفين الأحداث وإنشاء أقسام للمحاكم ومكاتب ادعاء ومراكز شرطة تتخصص في الجرائم التي تشمل القصَّر، على نحو ما يتوخى النظام الأساسي للطفل والمراهق.

١٦- وفيما يتعلق بالمادة ٢٦، شدد على الأولوية التي تعلقها حكومة البرازيل على تحسين وضع مجتمعات السود والسكان الأصليين فضلا عن الأشخاص من أبوين مختلطي الأصل. وتستهدف مبادرات الحكومة تقليل عدم المساواة الإجتماعية وضمان تنفيذ أحكام مكافحة التمييز الواردة في الدستور الفيدرالي لعام ١٩٨٨ وسائر الصكوك القانونية ذات الصلة. وأُنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات لبحث واقتراح السياسات العامة للنهوض بالسكان السود. وتشمل القضايا قيد النظر حاليا سياسات العمل الايجابي الممكنة فضلا عن تدابير خاصة في مجالات مثل التعليم والصحة والعمل. كما سيوجه الفريق اهتماما إلى صورة السكان ذوي الأصل الأفريقي في وسائط الاعلام وفي الاعلان، فضلا عن إدراج معايير اللون والعنصر في البيانات الرسمية والمستندات الشخصية. كما تنشئ الحكومة الاتحادية فريقا عاملا ثلاثيا يُعنى بالقضاء على التمييز في العمل بغية ضمان إعمال اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بمشاركة منظمة العمل الدولية. إن الرئيس نفسه قد اعترف تماما باستمرار التمييز العنصري في البلد. ومع ذلك، ورغم أن البرازيل قد لا تعطي مثالا نموذجيا على الإندماج العرقي والعنصري، الا أن وضعها لا يتسم على نحو غير واجب بالعنف العنصري أو الفصل العنصري. فالأجناس من الهنود الأمريكيين ومن الأوروبيين والأفريقيين يمتزجون امتزاجا عميقا في البرازيل، أما التمييز العنصري الموجود فيحدث أساسا لأسباب اجتماعية واقتصادية.

١٧- وفيما يتعلق بالمادة ٢٧ ، أكد أن الحكومة ما زالت تلتزم التزاما قويا بتعيين تخوم أراضي السكان الأصليين. ان أكثر من عُشر الأراضي البرازيلية، أي نحو ٠٠٠ ٩٠٠ كم٢، يخصص بشكل دائم للسكان الأصليين

البالغ عددهم نحو ٣٣٠ ٠٠٠ شخص. ولم تكل الجهود المبذولة لتعيين تخوم تلك الأراضي، لكن الاجراءات الادارية المتعلقة بذلك كانت موضع تساؤل أمام المحكمة العليا. ولكي تقوم هذه الاجراءات على أسس قانونية ودستورية سليمة، تعين اجراء تعديلات معينة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. إن هدف الحكومة من إجراء هذه التغييرات هو التعجيل بعملية تعيين التخوم بتحديد مهل زمنية محددة وتدعيم الأساس القانوني لبلوغ هدف تنظيم كل أراضي السكان الأصليين في البرازيل. ويقضي المرسوم المعني بالاستئناف في حالة قرارات تعيين التخوم التي لم تكتمل عملية تنظيمها بعد. وينظر وزير العدل حاليا في خمسة وأربعين أرضا هي الآن موضع استئناف. وتم فورا استئناف عملية تعيين التخوم في الأراضي الخاضعة لأحكام المرسوم والتي لم تكن حدودها موضع استئناف. وقد استُكملت بالفعل اجراءات تعيين تخوم ٢٢٣ أرضا، بمساحة تبلغ ٤٥٧ ٠٠٠ كم٢، من اراضي السكان الأصليين في البرازيل البالغ مجموعها ٥٥٤ أرضا. غير أن تعزيز حقوق الإنسان للسكان الأصليين يتجاوز تعيين تخوم أراضيهم. ويفكر البرنامج الوطني لحقوق الإنسان في أنشطة محددة لصالحهم، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم، ونشر المعلومات عن حقوقهم في وسائط الاعلام والمدارس بالنظر إلى أن نقص المعلومات هو أحد أسباب العنف الموجه ضد السكان الأصليين. وتشمل أهداف البرنامج الوطني التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وما زالت مشكلة غزو أراضي السكان الأصليين من جانب "الغاريمبييروس" (المنقبين عن المعادن بطرق غير مشروعة) تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السلطات البرازيلية. ان منطقة الأمازون البرازيلية يقطنها نحو ١٧ مليون نسمة - منهم ٣٠٠ ٠٠٠ من الغاريمبييروس - معظمهم من الفقراء الذين رحلوا عن مناطق أخرى فقيرة في البرازيل. ويجب تقديم بدائل اقتصادية لهم. ومع ذلك فان هذا لا يعني أن السلطات أبطأت في جهودها لإبعاد هؤلاء الدخلاء عن تلك الأراضي. وأنفقت المؤسسة الوطنية للهنود نحو ثلث ميزانيتها على أنشطة حفظ الأمن في أراضي السكان الأصليين لطرد الغزاة. وبما أن بعض الغاريمبييروس يلجأون إلى أدغال فنزويلا المجاورة، قرر البلدان العمل معا من أجل طردهم. وعُقد اجتماع ثنائي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لوضع استراتيجية لتوحيد جهود قواتهما العسكرية وقوات الشرطة الخاصة بهما لمراقبة منطقة الحدود. وكان التعاون مع سلطات فنزويلا مكثفا بالفعل.

١٨- وفيما يتعلق بسكان يانومامي، لاحظ أنه منذ عام ١٩٩١ يمتلك سكان يانومامي خدماتهم الصحية، وتشمل ٢٣ وحدة للمساعدة الصحية أقيمت في كل أنحاء أرضهم. ويدعم هذه الوحدات المؤسسة الوطنية للهنود بالتعاون مع خمس منظمات غير حكومية. وقد حدث بالفعل هبوط ملموس في معدل الوفيات بين سكان يانومامي، من أكثر من ٢٠٠ وفاة في ١٩٩٢ إلى ١٣١ في عام ١٩٩٥ وفقا للتقديرات الأولية.

١٩- الرئيس وجه الشكر إلى رئيس الوفد لعرضه المستفيض للتقرير الأولي للبرازيل وما قدمه من معلومات اضافية. ودعا الوفد إلى الرد على الأسئلة الواردة في الجزء الأول من قائمة القضايا، بصيغتها المنقحة في الجلسة ١٥٠٢ (CCPR/C/Q/BRA/3).

٢٠- السيد فيرغني سابويا (البرازيل) قال ردا على السؤال (أ) إن الإختصاص الأولي للولايات فيما يتعلق بإنفاذ القوانين وسياسات الأمن العام لم يمنع الحكومة الفيدرالية من اقتراح إجراء بديل وتعزيز التنسيق فيما بين مختلف الوكالات المسؤولة عن حفظ النظام العام. وقد أنشئ مجلس للأمن العام في كل منطقة في البلد، يهدف إلى جمع ممثلي وزارة العدل وأمناء الولايات للأمن العام ويتيح فرصة لتبادل المعلومات وصياغة السياسات لمنع الجريمة وإنفاذ القوانين. كما عززت الحكومة الفيدرالية التعاون بين الشرطة

الفيدرالية وشرطة الولايات. وفي بعض الحالات، كانت الشرطة الفيدرالية تجري تحقيقات موازية في القضايا التي تنطوي على إنتهاكات حقوق الإنسان من أجل تعويض جوانب النقص في تحقيقات شرطة الولايات. وقد أتاح إنشاء شعبة لحقوق الإنسان في الشرطة الفيدرالية ضمان أمن الشهود في القضايا التي عجزت فيها شرطة الولايات عن تحقيق ذلك.

٢١- إن هذا التعاون المتزايد لا يكفي بذاته بالطبع لضمان قدر مقبول من مراعاة الولايات للالتزامات الفيدرالية بموجب العهد. وتحقيقا لهذه الغاية، تم الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني لحقوق الإنسان في أيار/مايو ١٩٩٦. إن العمل مطلوب لإنهاء الافلات من العقاب نتيجة البطء المفرط في الاجراءات القضائية والذي يسببه في حالات كثيرة عجز الولايات عن اجراء تحقيقات الشرطة بكفاءة. وتشمل التدابير المتخذة إسناد الاختصاص بالحكم على الجرائم المنظورة إلى القضاء الفيدرالي إما بسبب جسامتها أو بسبب التأخير على مستوى الولايات في تجهيز هذه القضايا مما يتطلب اجراءً عاجلا. إن ما يسمى بفيدرالية الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان من شأنه أن يعوض جوانب النقص على مستوى الولايات الناتج عن نقص الموارد المادية والبشرية، وربما الناتج عن نفوذ سياسي محلي يعوق الإعمال الكافي للضمانات القانونية وقواعد الاجراءات القانونية.

٢٢- وهناك إجراء ايجابي آخر لصالح مراعاة العهد من جانب الولايات هو التدعيم المقترح لمجلس الدفاع عن حقوق الإنسان. ويسعى إصلاح المجلس إلى ضمان مشاركة أوسع من جانب أعضاء ومنظمات المجتمع المدني. وقد وسع المجلس بالفعل من أنشطته في متابعة إنتهاكات حقوق الإنسان في ولايات كثيرة، ولا سيما عن طريق إيفاد بعثات محلية إلى الموقع. كما يخطط البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للسعي إلى تعزيز دور مكتب المدعي العام الفيدرالي كهيئة فيدرالية مختصة بحماية حقوق الإنسان. ووفقا للخطة، سيتمكن المكتب الفيدرالي من ممارسة اختصاص فيدرالي في كل من القضايا المدنية والجنائية التي يعتقد أنها تنطوي على مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان. وسيتعين موافقة الكونغرس الوطني على الإصلاح المقترح كما سيلزم في إحدى الحالات اجراء تعديل دستوري. وتشمل التدابير الأخرى التي تعنى بتنفيذ التزامات البرازيل بموجب العهد في كل أراضيها قيام مجلس النواب بانشاء لجنة لحقوق الإنسان. وهناك هيئة مماثلة يوشك أن يقيمها مجلس الشيوخ. ولن يكون للجان سلطة التدخل مباشرة، وإن كان بوسعها أن تلفت النظر إلى مسائل حقوق الإنسان بشكل أكبر، مما يعزز إستعداد سلطات الولايات لاحترام الالتزامات الدولية للبرازيل.

٢٣- وردا على السؤال (ب) أشار إلى أن إستقلال وحيدة القضاء يحميهما الدستور الفيدرالي وتكفلهما عمليا التدابير الحكومة المناسبة. وإن المشاكل التي تواجه القضاء تعزى إلى أن عدد القضايا المحالة إليه أكبر مما يمكنه تناولها بموارده المادية والبشرية. وهناك وعي عام بالحاجة إلى زيادة كفاءته.

٢٤- وقال إنه رد في ملاحظته التمهيدية على المسائل المثارة في السؤال (ج).

٢٥- وفيما يتعلق بالسؤال (د)، تقر البرازيل بأن حدوث العنف زاد إلى مستوى غير مقبول، مما أدى إلى إنتهاكات متكررة للحق في الحياة. إن هدف الحكومة هو أن تتضافر جهود السلطات على كل مستويات السلطة لتعزيز الحق في الحياة وفي أمن الفرد. إن الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان هي الآن جرائم فيدرالية، وقد تم تدعيم مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان. وهناك تدابير شتى قيد النظر تستهدف تقييد

حيازة وحمل واستخدام الأسلحة ووقف الإستخدام غير المشروع للأسلحة والذخائر؛ وتحسين تجنيد وتدريب أفراد الشرطة وتوفير التدريب على حقوق الإنسان في أكاديميات الشرطة؛ وإنشاء شبكة متجولة من القضاة والمدعين العامين ومحاميي الدفاع ممن يمكنهم الانتقال إلى المناطق التي تحتاجهم، فضلا عن نظام العاملين في الخدمة من القضاة والمدعين العامين ومجالس الدفاع؛ وأخيرا تم نقل اختصاص ملاحقة القضايا المدنية التي ترتكبها الشرطة العسكرية إلى المحاكم المدنية.

٢٦- إن جذور العنف في البرازيل تكمن في المشاكل الإجتماعية وبخاصة الفقر. وتركز الحكومة الإهتمام الآن على وضع إستراتيجية متكاملة طويلة الأجل للإصلاح الإقتصادي والإجتماعي. فمثلا صمم برنامج الإصلاح الزراعي لتغيير نمط الملكية المجحف بتوفير فرص لتوطين الأرض للفلاحين المعدمين وأسرهم. وفي عام ١٩٩٥ تم توطين ٠٠٠ ٤٠ أسرة ويُتوقع أن يحدث نفس الشيء لـ ٠٠٠ ٦٠ أسرة أخرى في عام ١٩٩٦.

٢٧- وقال إنه رد في ملاحظاته التمهيدية على الشواغل المثارة في السؤال (هـ) .

٢٨- وفيما يتعلق بالسؤال (و) قال إن مشروع القانون الذي يجعل من التعذيب جريمة محددة وفقا للقانون البرازيلي بما يتمشى مع كل من العهد واتفاقية مناهضة التعذيب، يساعد على ضمان معاقبة أولئك المسؤولين عن هذه الأفعال. وقد اتخذت حكومة البرازيل تدابير أخرى لحماية المحتجزين من التعذيب والايذاء على يد أفراد الشرطة، كما يتبين من إنخفاض عدد الحالات المبلغ عنها. ومن سوء الحظ أنه لم يتم إجراء بحث إحصائي عريض القاعدة يوفر أرقاما تبين إنخفاض حدوث حالات التعذيب. ومع ذلك ففي العام السابق ونصف العام لم تقدم شكاوى ضد الشرطة الفيدرالية. وكان الحادث الوحيد المعروف هو ذلك الذي ذكره في تقديمه للتقرير.

٢٩- وعززت الحكومة التدابير لتوفير الفحوص الطبية قبل الإحتجاز وبعده . كما أنشأت في ساو باولو منصب أمين مظالم الشرطة، ويتمثل دوره في تلقي تقارير التجاوزات والتعذيب. وهناك حالة وقعت في ولاية سيارا في ١٩٩٣ تخدم كمثال على طبيعة التدابير الجاري إتخاذها في البرازيل لمكافحة التعذيب: فقد شوهد ثلاثة من رجال الشرطة يمارسون تعذيب أحد المحتجزين؛ واستدعت سلطات الولاية المختصة خبراء طبيين لفحص الضحية، وقامت بطرد رئيس الوحدة المعنية وأجرت تحقيقا جنائيا واعتقلت رجال الشرطة ولاحقتهم قضائيا.

٣٠- وفيما يتعلق بالسؤال (ز)، ففي عام ١٩٩٠ كان ٢٥ في المائة من أطفال ومراهقي البرازيل يعيشون في فقر مدقع أي أن أسرهم كانت تنفق دخلها الشهري برمته على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية تماما. ويعيش أربعة وخمسون في المائة من الأطفال في المناطق الريفية في هذه الظروف، كما يعيش فيها ٥٩ في المائة من الأطفال في شمال شرقي البلد. وعلى نقيض ذلك، توجد أدنى المؤشرات في جنوب شرقي البرازيل حيث الظاهرة حضرية إلى حد كبير وتبلغ النسبة فيها ١٠,٥ في المائة. ويختلف عدد أطفال الشوارع - سواء أولئك الذين قطعوا روابطهم الأسرية أو يعيشون مؤقتا فقط في الشوارع - من منطقة إلى أخرى. وتقدم البحوث التي أجراها المعهد البرازيلي للتحليل الإجتماعي والإقتصادي في ست عواصم للولايات بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٣ أرقاما تتراوح بين ٥٢٠ ٤ لأطفال الشوارع في ساو باولو نهارا وبين ٧٨ في ساو لويس ليلا، مما يشير إلى أن أطفال الشوارع في البرازيل يبلغ عددهم عشرات الآلاف.

٣١- وردا على السؤال (ح) قال إن الحكومة الفيدرالية وضعت برنامجا لا مركزي يعرف باسم "التضامن المجتمعي" بغية تحسين نوعية الحياة في ١٠٠ ١ بلدية أختيرت على أساس مؤشر الفقر. وتشمل أهداف البرنامج تقليل معدل الوفيات بين الرضع وتحسين التعليم الأساسي والدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين. وفي عام ١٩٩٥ شرعت وزارة الصحة في تنفيذ برنامج من أربع سنوات يستهدف تخفيض الوفيات بين الرضع عن طريق تحسين مستوى المعيشة بين أشد قطاعات البرازيل فقرا، وتقديم المساعدة في مجالات التغذية والتحصين والصحة العامة والرعاية الصحية للأمهات والأطفال. كما استُحدث برنامج آخر لإنشاء وكالات للصحة المجتمعية تعلم أعضاء المجتمعات المحلية تدريس تدابير الوقاية من الأمراض للآخرين. وهناك أيضا برنامج آخر يقدم المساعدة في مجال الرعاية الصحية للأطفال حتى سن الخامسة، مع إعطاء الأولوية للفئات المعرضة لمخاطر عالية، والتركيز على تقديم المساعدة للمواليد، وتشجيع الرضاعة الطبيعية والتحصين والتوجيه التغذوي أثناء السنة الأولى، وتعزيز النمو والإنماء، ومكافحة أمراض الاسهال والأمراض التنفسية الحادة المعدية. وفي عام ١٩٩٥ أيضا وفَّر البرنامج الوطني للتغذية المدرسية ٥٠ في المائة من الإحتياجات اليومية من السعرات الحرارية لـ ٣٤ مليون طفل.

٣٢- وقال إنه رد على الشواغل المثارة في السؤال (ح) في ملاحظاته التمهيدية.

٣٣- وردا على السؤال (ط) قال إن لجنة التحقيق البرلمانية أدت إلى إنشاء الصندوق الوطني للسجون وإلى وضع سياسة جديدة في قطاع السجون. واتـُخذت خطوات لتقليل الإكتظاظ في منشآت السجون وتجنب حجز السجناء بعد إنتهاء مدة العقوبة. وتم الشروع في برنامج لبناء سجون جديدة وتـُبذل حاليا الجهود لجعل نظام السجون أكثر شفافية. وقال إنه يستطيع، اذا رغب أعضاء اللجنة، أن يوفر احصاءات تتعلق بكل من عدد وطبيعة المحتجزين في السجون البرازيلية ووقوع حالات تمرد وأعمال عنف أخرى.

٣٤- وقال إنه رد على الشواغل المعروف عنها في السؤال (ي) في ملاحظاته التمهيدية.

٣٥- <u>السيد بروني سيلي</u> وجه الشكر إلى الوفد البرازيلي لطبيعة ردوده الشاملة. وقال إن البرازيل مارست في الأعوام الأخيرة دورا قياديا في تعزيز حقوق الإنسان واضطلعت بسلسلة من الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان من بينها العهد. وكان انتخاب السيد كاردوسو رئيسا للجمهورية، وهو نصير معروف لحقوق الإنسان، حدثا بالغ الأهمية. وأعرب عن أمله في أن تكون البرازيل قد إنضمت إلى البروتوكول الإختياري بحلول وقت تقديم تقريرها الثاني.

٣٦- وأضاف أنه سيقصر ملاحظاته على موضوع المادة ٦. فالفقرة ٧ من الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/1/Add.53) تتحدث عن حدوث نقص خطير في نظم جمع القمامة وشبكات صرف مياه الأمطار ومصادر المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي. ووفقا للتعليق العام للجنة، تفرض المادة ٦ على الدولة الطرف الالتزام ليس فقط بالامتناع عن اتخاذ إجراءات تتعدى على الحق في الحياة بل اتخاذ اجراءات أيضا تكفل الحق في الحياة. وفي هذا الصدد، يلاحظ بارتياح شتى البرامج التي ذكرها الوفد البرازيلي لتحسين حال الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. غير أنه ينبغي على حكومة البرازيل أن تزود اللجنة بوصف شامل للبرامج الإجتماعية التي تضطلع بها لضمان الحق في الحياة في شتى مناطق البلد، مع إدراج معلومات إحصائية.

٣٧- وثمة مشكلة أخرى تظهر بصدد المادة ٦ هي إفلات الشرطة من العقاب، وخاصة الشرطة العسكرية. وتذكر الفقرة ٩١ من التقريرالأولي (CCPR/C/81/Add.6) أن الشرطة العسكرية مسؤولة عن منع الجريمة وحفظ الأمن في الشوارع؛ ومن ناحية أخرى تتحدث الفقرة ٩٢ عن العدد الكبير من الوفيات الذي ينجم أفعال تمارسها الشرطة العسكرية. وتشير الفقرة ٩٤ إلى أنه في ١٩٩٠ تم طرد ٣١٨ من أفراد الشرطة العسكرية لضلوعهم في تلك الأفعال. وبالنظر إلى أن هذه الجرائم تتسم بخطورة كبيرة، يثور التساؤل بشأن السبب في عدم محاكمة الأفراد المعنيين ومعاقبتهم. إن كل المعلومات السابقة تتصل إتصالا مباشرا بالفقرة ٢١١ التي تذكر أن القضاء العسكري في ساو باولو به أربعة قضاة لاغير لمعالجة ١٤ ٠٠٠ قضية متأخرة مرفوعة ضد الشرطة العسكرية، وبذلك يتصاعد عدد القضايا المعلقة من عام إلى آخر. وهكذا فإن رجال الشرطة العسكرية المتهمين بالتجاوزات لا يحاكمون ولا يعاقبون، وربما يستفيدون في نهاية المطاف من التقادم القانوني. وهذا وضع يشجع على الإفلات من العقاب الذي يعد أكبر عامل بمفرده في إرتكاب التجاوزات.

٣٨- وتصف الفقرة ٢١٤ من التقرير مشروع قانون يقترح إلغاء سلطة المحاكم العسكرية في محاكمة العسكريين المتهمين بإرتكاب جرائم مدنية. وسيكون من المفيد معرفة ما هو مصير مشروع القانون هذا.

٣٩- وأخيرا، أعرب عن ارتياحه لما عرفه من أن الحكومة البرازيلية بدأت في معالجة المشكلة الحرجة للغاريمبيروس وبسط الحماية على سكان يانوماميي في المنطقة الأندية التي تشترك فيها البرازيل وفنزويلا.

٤٠- السيدة شانيه أشادت بالتقرير الأولي للبرازيل وبالتوقعات المشجعة المشار اليها في بيان رئيس الوفد؛ وأعربت عن تقديرها الخاص للإقرار بأن جوانب الضعف الحالية في تنفيذ معايير العهد لا يمكن القضاء عليها بدون إرادة سياسية.

٤١- ووفقا للمادة ٥٠ من العهد، فإن أحكامه يجب أن تنطبق، دون أي قيد أو استثناء، على جميع الوحدات التي تتشكل منها الدول الاتحادية". وعليه فليس في وسع اللجنة أن تقبل، كمبرر للفشل في ممارسة المسؤولية الاتحادية، "الاستقلال التشريعي والقضائي والاداري بشكل ملموس" للولايات والذي ورد ذكره في الفقرة ٣ من التقرير. وفضلا عن ذلك، تم إبلاغ اللجنة بأن حقوق الإنسان أصبحت بالفعل "فيدرالية الصبغة"؛ وسيكون مفيدا الحصول على تفاصيل تتعلق بالطريقة التي تم بها ذلك، وخاصة بشأن تنسيق الاجراءات الجنائية. كما أنها سترحب بتأكيد إرساء المحاسبة الفيدرالية واقعيا ونظريا فيما يتعلق بالانتهاكات أو الادعاءات بإنتهاكات حقوق الإنسان من جانب أفراد الشرطة على كافة المستويات وأن أحكام المحكمة العليا الفيدرالية تحترمها المحاكم المحلية. واضافت أنها تفكر، من جملة أمور، في نقض شرعية مفهوم "الدفاع الشرعي عن الشرف" الوارد ذكره في الفقرة ٥٧ من التقرير وفي القضايا التي تحكم فيها المحكمة العليا بعدم قانونية احتلال أراضي الهنود من جانب عصابات مسلحة.

٤٢ - ووفقا للقانون الحالي المتعلق بالسجن المؤقت، يسمح بالإحتجاز دون توجيه تهمة. وبما أن هذا يتعارض مع أحكام المادة ٩ من العهد، فهل اتخذت خطوات لإزالة هذا الشذوذ؟

٤٣ - وقالت إن الفقرة ١٥٥ من التقرير تبدأ بالبيان المذهل بأنه يحدث كثيرا أن يظل نزلاء السجون في السجن حتى بعد إكتمال مدة عقوبتهم: وتم تقديم بعض التوضيح لذلك. وفيما يتعلق بموضوع الإكتظاظ في

السجون، تساءلت إن كان بديل الخدمة المجتمعية، الذي يطبَّق بالفعل كعقوبة على القصَّر، يمكن مده ليشمل المذنبين من الكبار أيضا.

٤٤ - وفيما يتعلق بعمل السخرة، لاحظت أن البرنامج الوطني لحقوق الإنسان يقضي بإجراء على مرحلتين: الرصد الأنشط للحالة عن طريق فرق متحركة من وزارة العمل، على أن يتلوه على المدى الوسيط إنشاء وحدات شرطة متخصصة لقمع هذه الممارسة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإن أول هذين الإجراءين غير فعالٍ تمام؛ وعليه فإنها تقترح الشروع في تنفيذ الإجراء الثاني دون تأخير.

٤٥ - وأخيرا تساءلت عن وجود أي صحة للمعلومات المقدمة إلى اللجنة بأن الفرع القضائي تسلل إليه ممثلو "فرق الموت" وأن صفوف هذه الفرق قد تضخمت بأصحاب المتاجر الذين يخافون من أطفال الشوارع؛ وإذا كان هذا هو الحال بالفعل، فما هو الإجراء الجاري إتخاذه؟

٤٦ - السيد كلاين لاحظ مع الارتياح الخاص تصديق البرازيل على العهد دون تحفظ وأعرب عن الأمل في أن تنفذ بسرعة كل التشريعات الجديدة التي أعلن عنها.

٤٧ - وباعتبار أنه يجيء من جمهورية إتحادية، فإنه يعلم أن قضية المسؤولية الاتحادية هي قضية مركزية في الحوار الحالي؛ وقد أظهرت الحكومة الإتحادية للبرازيل إرادة سياسية كبيرة للتحرك قدما في مجال حقوق الإنسان، لكن تقرير مواقف حكومات الولايات هو أقل سهولة، فهناك صعوبات واضحة في التنفيذ على المستوى المحلي. وقال إنه مهتم، مثل المتحدثة السابقة، بفهم كيفية تنفيذ "الفيدرالية" في الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان من الناحية العملية، وخاصة بالنظر إلى القيود الدستورية المذكورة في الفقرة ٥ من التقرير. كما أنه قد لا يكون من السهل دائما تعيين الجرائم التي تنطوي على انتهاكات حقوق الإنسان - أليست كل الجرائم تنطوي بقدر ما على مثل هذه الانتهاكات؟ وفي ممارسة الفيدرالية، كيف يمكن إجراء التمييز اللازم، ومن ينبغي أن يكون مسؤولا عن إجرائه، وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة هذه الفئة من الجرائم؟ وأضاف أنه يرحب بالحصول على معلومات أدق بشأن كل هذه القضايا.

٤٨ - أما شاغله الأساسي الثاني فيتعلق بموضوع العنف - وهو ظاهرة يبدو أنها عميقة الجذور في السلوك الاجتماعي للشعب البرازيلي ومن المؤكد أن تعديلها يحتاج إلى وقت. لقد ورد ذكر كل من التعليم والعقاب كوسيلة لإحداث التغيير؛ فما هي التدابير التأديبية المتاحة حاليا في ظل القانون؟ وفيما يتعلق بموضوع ذي صلة، قال إنه يفهم أن التعويض عن أعمال العنف الذي يُمنح الآن هو بأثر رجعي ويتصل فقط بحالات اختفاء سابقة؛ ألا يحمي القانون ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان اليوم؟

٤٩ - وأشاد بالبرازيل للعدد المؤثر من الصكوك الدولية التي أصبحت طرفا فيها وأعرب عن الأمل في إضافة البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى هذه القائمة قريبا.

٥٠ - السيدة إيفات أشادت بالتقرير الأولي وببيان رئيس الوفد البرازيلي اللذين تناولا بصراحة عددا من المشاكل، وألقيا الضوء على التباينات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تشكل سمة للوضع في البلد.

٥١ - وقالت إن هناك قلقا حقيقيا تماما إذ أن سلطة الولاية في الماضي كانت في حالات كثيرة تستخدم لا لدعم مبادئ حقوق الإنسان بل بالأحرى لانتهاكها مع الإفلات من العقاب؛ وأن التقسيمات الدستورية للسلطة خدمت في حماية الحكومة الاتحادية من المسؤولية. إن ممارسة "الفيدرالية" قد توفّر بعض الطمأنة في هذا الصدد، لكن ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات.

٥٢ - ورحبت بالبرنامج الوطني لحقوق الإنسان وبإنشاء أنشطة ومؤسسات جديدة، وأعربت عن الأمل في إتاحة الموارد اللازمة. ومن الأهمية بمكان أن تتوافر على الفور سبل الإنتصاف ضمانا لحماية حقوق الأفراد والجماعات، بالنظر إلى الشعور السائد والمنتشر بعدم التمكين والافتقار إلى الثقة في السلطة القائمة؛ إن تأمين سبل الانتصاف هذه سيكون أمرا مكلفا وإن كان لازما.

٥٣ - واستفسرت عما إذا كانت الخطوات المحدد خطوطها للجنة من شأنها أن تساعد في التغلب على ممانعة السلطات الفيدرالية حاليا في التدخل في المسائل المتعلقة بشرطة الولايات؛ وهل شاركت الولايات ذاتها في وضع البرامج الجديدة وهل ستشارك فيها. وأشارت إلى أن المحاسبة على المستوى المحلي تمثل مشكلة، وتساءلت كيف يمكن الإشراف على تنفيذ البرنامج الوطني.

٥٤ - وأعربت عن ترحيبها الخاص للاجراءات الجديدة التي إقترحتها الحكومة الاتحادية لحماية حقوق السكان الأصليين وتساءلت ما هي النسبة المئوية لأراضيهم التقليدية التي تم تعيين تخومها بالفعل نيابة عنهم. كما تساءلت عما إذا كانت هناك موارد إضافية توافرت للمؤسسة الوطنية للهنود من أجل تنفيذ تلك المهمة، وهي مهمة لا يطلبها الدستور فحسب بل من المفترض أن تكون قد استُكملت منذ ثلاثة أعوام. إن التعليق العام للجنة على المادة ٢٧ يبين الأهمية التي تعلقها على قضية الأرض؛ إن التقارير الموثقة جيدا للتعديات على أراضي السكان الأصليين ولأعمال العنف المرتكبة ضدهم وتجاوزات السلطة على الصعيد المحلي تؤكد كلها مدى إلحاح هذه القضية، فضلا عن الحاجة إلى قيام الوكالات الفيدرالية باتخاذ إجراء شديد الإيجابية ومناسب التمويل لإحداث تغيير في مجالات الصحة والتعليم وكل المجالات الأخرى ذات الصلة في كل المناطق المعنية.

٥٥ - وأضافت أنها استمعت باهتمام كبير إلى ملاحظات رئيس الوفد البرازيلي بشأن موضوع عمل السخرة (بما في ذلك عمل الطفل وبغاء الطفل) ورحبت بما بدا من إلتزام بالتغيير. ومع ذلك، فإن المعلومات الواردة من مصادر أخرى توحي بأن هذه المشاكل تفاقمت كثيرا في الماضي القريب، مما يشير إلى أن البرامج العلاجية قد لا تكون بالفعالية المدعاة.

٥٦ - السيد كريتزمر أشاد بالرد الصريح والمنفتح للحكومة البرازيلية على شواغل اللجنة والإلتزام البادي في البرنامج الوطني الجديد لحقوق الإنسان، وتساءل عما إذا كان قد تم وضع جدول زمني من أجل تنفيذه. كما طلب تفاصيل تتعلق بالوحدة الخاصة لحقوق الإنسان في الشرطة التي أُعلن عن انشائها. ورحب بالعزم على نقل الجرائم التي يرتكبها أعضاء الشرطة العسكرية في مجال حقوق الإنسان إلى اختصاص المحاكم المدنية؛ إلا أن المعلومات من مصادر أخرى تشير إلى أن الاجراء المعني، وإن وافق عليه مجلس النواب، إلا أنه متوقف حاليا في مجلس الشيوخ؛ فما هو الوضع الحالي لذلك التشريع؟ وفي هذا الصدد، فإنه يرحب بالحصول على بيان تفصيلي للصلة بين الشرطة العسكرية والحكومة المدنية: فمن المعروف أن أفراد تلك القوة تتكرر إنتهاكاتهم لحقوق الإنسان تحديدا. كما طلبت اللجنة بعض التوضيح لموضوع تنظيمات الأمن

الخاصة التي يعتقد أن لها في حالات معينة روابط مع أفراد قوات الأمن، وإن كانت تعمل بشكل غير رسمي في فرق الموت. فما هو الموقف الرسمي تجاه ترتيبات من هذا القبيل؟ كما تساءل هل من الصحيح أن عددا كبيرا من المجندين في الشرطة له سجلات جنائية سابقة وهل من سلطة الحكومة الفيدرالية إتخاذ إجراء لتصحيح سياسات التجنيد في الولايات.

٥٧ - وفيما يتعلق بالمادة ١٠، كان التقرير البرازيلي الذي أعدّ في أواخر ١٩٩٤، صريحا بشكل محمود في وصف الأحوال غير الملائمة في السجون ومراكز الحجز؛ إلا أنه يبدو أن الوضع ازداد تدهورا خلال العامين الماضيين. وتساءل هل يتم النظر في بدائل لقضاء فترة الحكم؛ وهل يتوخى مثلا تحديد الإقامة الجبرية الخاضعة للإشراف الالكتروني أو قضاء خدمة مجتمعية؟ كما تساءل عما تم صنعه للتغلب على تمنع السجناء في الشكوى من سوء المعاملة خوفا من الإجراءات الإنتقامية.

٥٨ - ووفقا للفقرة ١٢٣ من التقرير، أصدر الحاكم في ولاية سيارا قرارا بفصل أمين الأمن العام ووقف عدد من أعضاء الشرطة المدنية المتهمين بتعذيب بعض المشتبه فيهم. ودعا الوفد البرازيلي إلى التعليق على المعلومات التي قدمتها منظمة غير حكومية تفيد بأن من بين الإدعاءات العشرين بحدوث تعذيب، لم يتم التحقيق في تسعة منها وتم وقف موظفين اثنين فقط. وتساءل بوجه أعم عن المسؤولية الفيدرالية عن التحقيق في ادعاءات التعذيب على مستوى الولايات. وهل يمكن التدخل المباشر؟

٥٩ - وأخيرا، وفيما يتعلق بموضوع السخرة، تساءل عن أية تدابير اتخذت لمحاكمة ومعاقبة أصحاب العمل الضالعين في تلك الممارسة. وحسب فهمه، فإن الإجراء التصحيحي المتخذ قليل جدا، والعقاب المفروض أقل منه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠